العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"مهام ودور الوحدة التنموية في البلدية"

إعداد الباحث:

مروان عبدالرحمن مصطفى العمور

رئيس وحدة التنمية

بلديه المعراض

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تهدف الوحدة التنموية في البلدية بالدور الاداري والتنسيقي في عملية التخطيط لتنمية الاقتصاد المحلي في المدينة من خلال التواصل مع الأطراف ذات المصلحة، لتنسيق جهود أصحاب المصلحة لتوجيه الاستثمار في المدينة ولتنفيذ خطط تنمية الاقتصاد المحلي ومتابعتها ومراجعتها وتطويرها باستمرار بالتعاون مع اصحاب العلاقة لإنشاء شراكات واستثمارات مشتركة مع القطاعين الخاص والعام واستغلال الموارد المتاحة والميزة النسبية للمدينة. وعلى راسها تهدف لتقديم الدعم للرياديين وقطاع الاعمال وتشجيع المستثمرين في المدينة على إنشاء أعمال تجارية أو مشاريع جديدة ونوعية تساهم في زيادة الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة وخلق ظروف حياة أفضل للجميع.

المقدمة:

تعتبر الوحدة التنموية في البلدية وجذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي جهد تشاركي موجة لتوحيد جهود كافة فعاليات المجتمع بمشاركة فعالة من كافة الشركاء من القطاعين العام و الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات وتحفيز طاقات المجتمع الكامنة والغير مستغلة للوصول الى حياة افضل للمواطنين.

إن أهم الأولويات التي يسعى الاردن الى تحقيقها للوصول الى مستويات التنموية المستدامة والمنشودة هو:

1. تطوير المجالس البلدية
2. تعزيز دورها وتقوية اقتصادها المحلي
3. تحسين اوضاعها المالية
4. رفع قدراتها المؤسسية
5. إيجاد بلديات كفوءة وقادرة على عمليات التخطيط و التنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار
6. تنفيذ المشاريع المنبثقة عنها بكفاءة و فعالية مع التركيز على استخدام الموارد المتاحة.

تقوم وحدة التنمية الاقتصادية المحلية بالدور الاداري والتنسيقي في عملية التخطيط لتنمية من أجل تحقيق مستوى خدمات ومعيشة افضل لجميع مواطني وزائري المدينة، تعمل وحدة التنمية الاقتصادية المحلية الى تعزيز البيئة الاقتصادية وتطوير الاستثمار المحلي، واهمها توثيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفد الخدمات التي تقدمها المدينة.

تعمل الوحدة على تحقيق اهدافها من خلال الاستغلال الامثل للموارد البشرية والامكانات المادية في المدينة، وضع السياسات والاجراءات التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحديد الاتجاهات والاولويات والاجراءات التي تعزز المقدرة التنافسية للمدينة، وتحديد مجالات الانشطة والخدمات التي يمكن توظيفها، والتي تجعل المدينة مركزاً متميزاً، لإيجاد المناخ الاستثماري القادر على تشجيع وجذب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية، ومن خلال المشاركة في وضع التشريعات وتعديلها بغرض تطوير الاداء الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثماروتشمل على الأهداف الإستراتيجية:

1. تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين داخل حدود البلدية.
2. بناء القدرات المؤسسية للعاملين في البلدية لرفع كفاءتهم الفنية.
3. توفير المناخ الداعم للاستثمار والسعي لجذب الاستثمارات المدرة للدخل.
4. السعي لتحسين وزيادة الإيرادات المالية للبلدية.
5. الحد من التلوث البيئي (هواء, ماء, تربه) داخل حدود البلدية.
6. الارتقاء بأسلوب معيشة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً في البلدية.
7. التنسيق الدائم والمستمر ما بين البلدية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومية ومشاركة أهلية لأبناء المجتمع المحلي في جميع النشاطات والفعاليات الرسمية والشعبية.

إن أهداف التنمية المستدامة والمعروفة باسم الأهداف العالمية، هي دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

تستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، مع تضمين مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، والابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام والعدالة، ضمن أولويات أخرى. الأهداف مترابطة غالبًا ما يشتمل مفتاح النجاح في التعامل على القضايا المرتبطة بشكل أكثر شيوعًا بالأخرى.

الدراسات السابقة

غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، (٢٠١٨)، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية: من خلال دراستنا لقانون البلدية 10/11 وأثره على التنمية المحلية نستنتج أن البلدية تعتبر من أهم الوحدات الإدارية التي تسعى لتسير المصالح المحلية وادارة مختلف شؤون المواطنين لاسيما في مجال التنمية في تنفيذ التنمية الذي يعتبر الهدف الأساسي لها، حيث أصبحت البلدية ذات أهمية في تنفيذ برامجها و السهر على تنظيم وضبط مصالحها، مما يسمح لها برفع مستويات التنمية في اتمع المحلي، وذلك لا يكون إلا من خلال نجاح البرامج التنموية التي تتطلب توفير بيئة مساعدة تتبني لا مركزية حقيقية في اتخاذ القرارات وتوفير الموارد المالية الكافية، وكذا متطلبات داعمة تسهل عملية تنظيم وادارة المجتمعات المحلية، إضافة لدعم و إشراك قادة الهيئات المحلية المنتخبة في عملية التخطيط لانهم أكثر دراية بحاجاتهم المحلية و تزويدهم بالسلطات والصلاحيات الإدارية اللازمة لتمكينهم من القيام بالمهام الموكلة لهم بكل حرية وذلك بإيجاد تشريعات واضحة تحدد من خلالها مختلف الصلاحيات.

زياد عايد زيادات، (٢٠٢١)، حول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تحول البلديات من إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية كدراسة حالة في بلدية الفحيص. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الإستقرائي من خلال مراجعة عدد من الدارسات السابقة. وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة عملية معقدة ومتكاملة لها أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض نظراً لتداخلها إذ أنها تختص بتلبية احتياجات الأجيال، كما وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على حضارة المجتمعات. وأن إدارة المشروع هي عبارة عن تنظيم للأفراد والموارد والوقت وكافة المدخلات من أجل إنجاز عمل أو تحقيق هدف محدد ضمن قيود الوقت والمواصفات والموازنة.

كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن إدارة الخدمات في البلديات إحدى أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام صناع القرار والسياسيين والمخططين، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الدول على معرفة تامة بمسؤولية توفيرها للمواطنين، وقد تطور هذا الدور بتطور مفهوم الدولة ووظائفها، إبتداءً من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى دولة الخدمات في العصر الحالي، إذ أصبحت الدول تستمد مشروعيتها من فاعلية وجودة وسرعة توفيرها للخدمات المختلفة وتقديمها للمواطنين. كما وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية تتمحور بشكل أساسي حول تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة من خلال تطوير البنى التحتية لالقتصاد، وتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة وزيادة الإهتمام بكافة النواحي المتعلقة بالتنمية البشرية والبيئة الطبيعية. كما و أن التنمية المحلية المستدامة في البلديات تقوم من خلال ما يلي: التأكيد على مفاهيم التنمية الشاملة والمتوازنة، والتأكيد على أهمية تنمية المجتمع المحلي كجزء من العملية الكلية، وتبني جملة من البرامج والمشاريع والأساليب لإحداث التنمية.

الإطار النظري

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يلبي مفهوم العمل اللائق تطلعات البشر في الحصول على فرص العمل الملائمة لقدرتهم وبأجور عادلة، والتمتع بكافة الحقوق والامتيازات والمساواة بين الجنسين.

ويمهد الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الطريق لزيادة نسبه الشباب المؤهلين والمدربين على مزاولة المهن زياده ملحوظه ووضع سياسات للسياحة المستدامة والتي من شأنها خلق فرص العمل كما ويشدد بالقضاء على عمالة الاطفال بحلول 2030، كما ويعتبر الإطار المتكامل المعزز للمساعدات التقنية في مجال التجارة لإقل البلدان نمواً وسيلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

إطلاق خطط التنمية الاقتصادية وترويج الفرص الاستثمارية في تسع بلديات

أطلق مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خطط التنمية الاقتصادية المحلية وترويج فرص الاستثمار في تسع بلديات موزعة على محافظات العاصمة، اربد، والزرقاء.

وتضمنت خطط المشروع العمل مع البلديات المعنية، وهي: العامرية الجديدة، الشعلة، طبقة فحل، الزرقاء، ناعور، المزار الجديدة، معاذ بن جبل، الازرق، والهاشمية الجديدة، لمدة 3 سنوات وصولا الى اعلان خططها الاقتصادية وفرصها الاستثمارية.

اولوياتها تنمية وتعزيز الدور التنموي للبلديات بمختلف الجوانب، وان قانون البلديات الاخير ركز بشكل واضح على تفعيل هذا الدور، مشيدا بالمشروع وداعميه والأهداف التي وجد من اجلها.

تكاملت في تقديم الدعم المطلوب لتحقيق الادوار التنموية في البلديات بما ينعكس ايجابا على مستوى الاوضاع الاقتصادية بالمجتمعات المحلية وسكانها.

تعمل على تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن رؤية الحكومة، مستدركا ان المشروع جاء ليعزز هذا التوجه لاسيما بعد ان تم الانتهاء من دليل استرشادي حول الشراكة بين القطاعين يتضمن طرق وآليات التعاون بين كافة الاطراف لخدمة المجتمعات في البلديات.

ان اهم مسألتين تواجهان البلديات هما مشكلة اللجوء السوري، ومشكلة تحقيق فرص التنمية بسبب الامكانات المتاحة، موضحا ان اللامركزية المنوي تطبيقها بالتزامن مع الانتخابات البلدية المقبلة باتت لديها فرص النجاح في ظل توافر الخبرة لدى البلديات بالتعامل مع الملف التنموي وقدرتها على التحول الى القيام بادوار تنموية تحقق التنمية المستدامة كمرحة جديدة بالعمل البلدي.

ودعا البلديات للاستعداد لتطبيق التحول الى الدور التنموي والذي سيوفر بدوره فرص العمل بالمجتمعات المحلية، وان الدليل الاسترشادي للشراكة سيوفر فرصة جيدة للاطلاع على الامكانات الاستثمارية المتاحة.

مساندة الاعمال المحلية رشاد بيبرس ان المشروع قام بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال ومنتدى الاستراتيجيات الأردني وهيئة الاستثمار الأردنية ووزارة الشؤون البلدية، بالعمل مع وحدات التنمية المحلية في البلديات المستهدفة بهدف وضع خطط أولية تهدف لتحسين التطور الاقتصادي المحلي، مشيرا الى ان خطط العمل الشاملة ركزت على تحديد فرص الاستثمار في المجتمعات المحلية وابتكار رؤية طويلة الأجل لكل بلدية.

وبين ان المشروع يعمل مع الوزارة لتطوير دليل للشراكة ما بين القطاع العام والخاص في جميع البلديات بهدف ارشادهم حول عملية هذه الشراكة وتسهيل فرص الاستثمار.

ان المشروع جاء بوقته بالتوافق مع توجهات الدولة نحو تحقيق اللامركزية والتنمية في المحافظات، مؤكدا ان الهيئة تدعم كافة الجهود الرامية الى تحقيق الاهداف المنشودة.

ونوه الى ان قدرة المحافظات على ادارة ملفاتها التنموية وخلق واستغلال فرصها الاستثمارية يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، مشددا على دعم اية مبادرة تأتي من القطاع الخاص بهذا الخصوص.

واشار الى عشرات المشروعات الاستثمارية التي حصلت على عفاءات تحفيزا وتشجيعا لها لتحقيق التنمية في المحافظات، اضافة الى آليات ترويج للصادرات بطرق مختلفة اهمها اقامة المعارض الدولية.

مهام ودور الوحدة التنموية في البلدية:

- جمع وإنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمعات المحلية في البلدية.
- تحليل الفرص المتاحة للاستثمار والتنمية في كافة المجالات (سياحية، اقتصادية، بيئية، اجتماعية) والترويج لها لجذب الاستثمار.
- تحديد مشاريع التنمية المستدامة التي تنطوي على أثار ومنافع ذات طابع اجتماعي, اقتصادي, بيئي مع الأخذ بعين الاعتبار دورها في معالجة بعض القضايا التي لها دور أثر بمكافحة الفقر والبطالة.
- التنسيق بهدف تدعيم شبكات التعاون والمشاركة فيما بين مختلف الأطراف المحلية وتعزيزها مثل (القطاع الحكومي, المؤسسات الغير حكومية/التطوعية, القطاع الخاص, لجان المجتمع المحلي.)

- تشكيل مجالس شراكة مع المجتمع المحلي وتوعية هذه المجالس في مفاهيم القيادة والمسؤولية الجماعية والمشاركة الأهلية وشؤون النوع الاجتماعي.
- التعاون مع وحدات التنمية على مستوى المركز لأعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع استراتيجيات تنموية على المستوى المحلي.
- التعاون مع وحدات التنمية المركزية لأعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة.
- إعداد التقارير اللازمة الدورية عن سير العمل وعن جميع الفعاليات التي تتم على المستوى المحلي.
- التنسيق مع كافة المديريات والأقسام في البلدية فيما يخص أعمال الوحدة.
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشاريع التنموية.

عدد الكادر المطلوب في الوحدة التنموية

نظراً لان بلدية صبحا والدفيانة هي من بلديات الفئة الثالثة فأن عدد الموظفين المطلوب في الوحدة هو ثلاثة.

الوصف الوظيفي لكادر الوحدة التنموية:

– الأشراف على أعمال موظفي الوحدة وتنسيق العمل.

– أعداد التقارير الدورية.

– أعداد خطط اعمل السنوية بمشاركة أعضاء الوحدة

– متابعة أعمال وانجازات الوحدة

– عرض خطط ودراسات ونتائج أعمال الوحدة عن المجلس البلدي للموافقة

التنسيق مع الشركاء فيما يخص خطط الإستراتيجية للبلدية وعقد اجتماعات دورية.

المشاركة في تحليل البيانات المجمعة على المستوى المحلي والمشاركة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة

– المشاركة في اجتماعات المجالس المحلية

– المشاركة في تحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الوحدة التنموية

– أي مهام أخرى تتعلق بعمل الوحدة يكلف بها

المسمى الوظيفي: محلل اقتصادي واجتماعي ومالي

– الإشراف على جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع المحلي

- المشاركة في تحليل البيانات وإصدار التقارير اللازمة بذلك
- المشاركة في أعداد الإستراتيجية التنموية للبلدية
- تصميم النماذج الخاصة بجمع البيانات المطلوبة عن المستوى المحلي
- المشاركة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة
- المشاركة في عقد الاجتماعات مع المجالس المحلية
- المشاركة في إعداد الخطط التدريبية لأعضاء الوحدة واللجان المحلية
- أي مهام أخرى تتعلق بعمل الوحدة ويكلف بها

المسمى الوظيفي: باحث اجتماعي

القيام بالمسوحات الميدانية فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي ميدانياً

المشاركة مع لجان المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات والفرص التنموية المتاحة أي مهام أخرى تتعلق بعمل الوحدة ويكلف بها.

ومنذ تأسيسها دأبت الوحدة على تقديم كل ما هو مطلوب منها من خدمات من خلال أعداد قاعدة بيانات خاصة بالبلدية ومن خلال الانجازات المختلفة لها التي تشعبت إلى جميع القطاعات والأقسام في البلدية لتجسد الدور المثالي الذي تطلع به.

ومن أهم إنجازاتها ما يلي:

1. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية ومتابعة مراحل تمويلها والموافقة عليها
2. اعداد دراسات المشاريع الانشائية والبنية التحتية والخدماتية ومتابعتها في مراحل طرح العطاءات واحالتها والاشراف على تنفيذها
3. التنسيق والمتابعة مع جميع المنظمات والهيئات الدولية العاملة ضمن مناطق البلدية
4. العمل كضابط ارتباط بين البلدية والمؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية والاقليمية وتسهيل مهامها داخل حدود البلدية
5. جمع البيانات وتحديثها بحسب مقتضى الحاجة
6. متابعة وتحديث موقع البلدية بشكل دوري
7. التنسيق والترتيب والتنظيم لجميع الاجتماعات بين المجلس البلدي والمجتمع البلدي وممثلي القطاعات المختلفة

إصلاحات وقوانين ترفع من حركة الاستثمار والمشاريع

أكد تقرير حديث صدر مؤخرا أن حجم الاستثمارات التي تقدمت للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2013 بلغت نحو 1.929 مليار دينار أردني، مسجلة ارتفاعا بنسبة 19,5 في المائة مقارنة بما حققته هذه الاستثمارات في نفس الفترة من عام 2012،

التي بلغت.1.614 مليار دينار أردني، مشيرا إلى الاستثمارات المحلية شكلت نسبة 41 في المائة وبحجم استثمار قدره 797 مليون دينار.

وقال التقرير الصادر عن الاستثمار إن الاستثمارات الأجنبية بلغت نحو 1132 مليون دينار أردني، مشكّلة ما نسبته 59 في المائة من حجم الاستثمارات الكلية، وتوزعت هذه الاستثمارات على معظم القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار، حيث احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى باستثمارات تقدر بنحو 1.122 مليار دينار أردني، أما في باقي القطاعات فكانت على التوالي: مدن التسلية والترفيه السياحي 527 مليون دينار، قطاع الفنادق 142 مليون دينار، النقل البحري والبري المتخصص 82 مليون دينار، المستشفيات 34 مليون دينار، والزراعة 19 مليون دينار.

ووصف التقرير الصادر تلك المشاريع بذات القيمة المضافة العالية ومولدة للدخل والعمالة بدليل أنها ستولد ما يقارب 22 ألف فرصة عمل فور الانتهاء من تنفيذها على أرض الواقع، بحسب القائمين على تلك المشاريع، والتي تمتد إلى ثلاث سنوات، وهي الفترة التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار لغايات تأسيس أو إقامة المشروع فعليا.

وقال التقرير إن خطة عمل المؤسسة عام 2013 ركزت على تحقيق تحفيز بيئة الأعمال والاستثمار وزيادة حجم الاستثمارات من خلال تحقيق هدفين، وهما زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتسهيل عمل المستثمرين، وعملت مؤسسة تشجيع الاستثمار على توفير مجموعة من الخدمات المميزة قبل، وخلال، وبعد القيام بالاستثمار، حيث أصبحت نافذة مركزية لتلبية جميع الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية. وتوفير معلومات وافية عن الاستثمار، بالإضافة إلى إبراز أكثر الفرص الاستثمارية قابلية للنجاح والنمو في القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إضافة إلى توفير دراسات جدوى أولية للمشاريع الواعدة، والتنسيق بين المستثمرين من جهة، والقطاعين العام والخاص في الأردن من جهة أخرى، مما يمهد الطريق أمام شراكات محتملةز وقامت المؤسسة بالكثير من الحملات الترويجية التي تعتبر أفضل وسيلة لترويج الأردن كمقصد جاذب للاستثمار والتواصل مع المستثمرين، وذلك من خلال القيام بالدراسات الاستطلاعية للدول المستهدفة خلال عام 2013 وهي: السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، الصين، روسيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، تركيا، ألمانيا، إضافة إلى كوريا الجنوبية.

كما قامت المؤسسة بتنظيم زيارات مباشرة لمقابلة مستثمرين محتملين في قطاعات محددة وتعرض الفرص الاستثمارية المحددة، وتمثيل الأردن في مختلف المحافل الاقتصادية الدولية ذات العلاقة، وتنظيم وعقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية داخل وخارج الأردن.

وحول الخرائط الاستثمارية فإن مؤسسة تشجيع الاستثمار أعدت مشروع الخارطة الاستثمارية في محافظات الشمال في 2013 و2014، وتشمل محافظات إربد، المفرق، عجلون، جرش، وتركز على استحداث فرص استثمارية جديدة مدروسة من خلال القيام بمسح شامل لكل القطاعات ذات الأولوية الوطنية بالإضافة إلى قطاعات إضافية جديدة ذات فرص نمو على المدى الطويل، وتوزيع هذه الفرص على المحافظات بما يكفل العدالة في توزيع المكتسبات الاقتصادية.

مشروع الخارطة الاستثمارية بمحافظة إربد، المفرق (2013 – 2014): في عام 2013 جرى إنجاز ما نسبته 40 في المائة من أهداف المشروع، حيث جرى العمل على إعداد وطرح «RFP» لمحافظتي المفرق وإربد في شهر أغسطس (آب) 2013، وإحالة العطاء على

شركة استشارية للقيام مسح وتحليل كامل لكل القطاعات الاقتصادية في كل محافظة لإعداد عشر دراسات جدوى أولية لكل محافظة، بالإضافة إلى إعداد بروشور عن كل محافظة. وسيجري خلال هذا العام (2014) استكمال مراحل إعداد الخارطة الاستثمارية.

مشروع الخارطة الاستثمارية بمحافظة جرش، عجلون (2013 – 2014): في عام 2013 جرى إنجاز ما نسبته 20 في المائة من أهداف المشروع، حيث جرى العمل على إعداد وطرح «RFP» لمحافظتي جرش، عجلون في ديسمبر (كانون الأول) 2013، وسيجري تقييم العروض المقدمة من الشركات الاستشارية، وسيجري استكمال مراحل المشروع خلال عام 2014.

مشروع خارطة الفرص الاستثمارية لمحافظات الشمال في الأردن، وبالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط: قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام 2013 بتوقيع اتفاقية تعاون مع المعد العربي للتخطيط في الكويت لإعداد خارطة لفرص استثمارية لمحافظات الشمال تهدف إلى بناء صورة استراتيجية للاستثمار في محافظات الشمال في كل من إربد، والمفرق، وجرش، وعجلون، ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتحديات التنموية في كل محافظة، ودراسة مقومات الاستثمار والمزايا النسبية والتنافسية لكل محافظة، وتحديد عناقيد النشاطات الاقتصادية ضمن حلقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستكشاف فرص استثمارية محددة تتناسب والمزايا التنافسية لكل محافظة مع عمل ملخص مختصر لكل مشروع.

انضمام الأردن إلى لجنة الاستثمار في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): انضم الأردن إلى لجنة الاستثمار الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ليصبح بذلك رابع دولة عربية بعد مصر والمغرب وتونس، ورقم 46 على مستوى العالم.

الخاتمة:

قيام وحدة التنمية بإعداد خطة تنموية فاعلة للبلدية وخطة إستراتيجية وبمشاركة أبناء المجتمع المحلي من أجل أحداث تنمية شاملة تعتمد أسلوب النهج التشاركي ما بين البلدية والمجتمع المحلي . وفيما يلي ملخص لأهداف قصيرة المدى للخطة التنموية والأهداف متوسطة المدى والتي تشمل الأهداف الاستراتيجية تشكيل وحدة تنموية فاعلة في البلدية تكون نواة التطوير التنموي في البلدية تشكيل لجان تطوعية من أبناء المجتمع المحلي تساهم في تحديد احتياجات ومشاكل أبناء اللواء وتحديد الحلول حسب الأولويات بناء القدرات المؤسسية لأعضاء المجلس البلدي وموظفي البلدية والأعضاء المتطوعين في المجالات التالية المهارات الشخصية, مهارات الاتصال ,إدارة التغير ,بناء الفريق,مفهوم الفقر,البحث السريع بالمشاركة,إعداد التقارير . وفي المهارات الفنية:إدارة الاستثمار ,الجدوى الاقتصادية ,الميزة النسبية والتنافسية,النهج التشاركي بالتخطيط وإعداد الخطط الإستراتيجية والتنموية.

أنشاء قاعدة بيانات للواء الهاشمية في جميع المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية . لتكون نواة الخطة التنموية للبلدية. تحديد محاور التنمية في اللواء حسب أهميتها وحسب الأولوية وتحديد مشاريع اقتصادية استثمارية (مقترحة) حسب احتياجات أبناء المجتمع المحلي.

المصادر والمراجع:

غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، (٢٠١٨)، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، جـامعة زيان عاشور، الجلفة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق.

زياد عايد زيادات، (٢٠٢١)، حول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس والثلاثون.

قرار مجلس بلدي، (٢٠٠٥)، مهام وواجبات وحدة التنمية، عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.hm.gov.jo/، تمت الزيارة في تاريخ: 11-9-2022، الساعة: 11:22 صباحاً.

وكالة الأنباء الأردنية، (٢٠١٦)، إطلاق خطط التنمية الاقتصادية وترويج الفرص الاستثمارية في تسع بلديات، عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=2189142&lang=ar&name=archived_news، تمت الزيارة في تاريخ: 12-09-2022، الساعة: 10:05 صباحاً.

Varol, C. (2010). Strategies for promoting enterpreneurship in local economic development: Case of Ankara-Turkey. G. U. Journal of Science, 23(1), 97-105.

Rogerson, C.M. & Jayne M Rogerson, J.M. (2010). Local economic development in Africa: Global context and research directions. Development Southern Africa, 27(4), 465-480.

Rogerson, C.M. & Nel, E. (2016). Planning for local economic development in spaces of despair: Key trends in South Africa's 'distressed areas'. Local Economy, 31(1-2), 124-141.

Abstract:

The development unit in the municipality aims at the administrative and coordinating role in the planning process for the development of the local economy in the city through communication with stakeholders, to coordinate the efforts of stakeholders to direct investment in the city and to implement, follow-up, review and develop plans for the development of the local economy in cooperation with stakeholders to establish partnerships and joint investments with The private and public sectors and the exploitation of available resources and the comparative advantage of the city. On top of it, it aims to provide support to entrepreneurs and the business sector and encourage investors in the city to establish new and quality businesses or projects that contribute to increasing self-sufficiency, sustainable development and creating better living conditions for all.